AS

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/52/1017
S/1998/762
17 August 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
البند ٦١ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة الثالثة والخمسون

رسالة مؤرخة ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٨ موجهة إلى الأمين العام العام من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة ١٤ آب/أغسطس ١٩٩٨، موجهة إليكم من سعادة السيد أيتوغ بلومير، ممثل جمهورية شمال قبرص التركية.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة ومرفقها، الذي يتضمن رسالة موجهة من سعادة السيد رؤوف ر. دنكتاش رئيس جمهورية شمال قبرص التركية بتاريخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى سعادة السيد إرنستو سامبر رئيس كولومبيا في ذلك الوقت بوصفه رئيس حركة بلدان عدم الانحياز، وذلك بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٦١ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

وتقبلوا سعادتكم أسمى آيات الاعتبار.

(توقيع) غورقان تركوغلو
المستشار
القائم بالأعمال المؤقت

98-23968 170898 170898

مكتب ممثل جمهورية شمال قبرص التركية

نيويورك

١٤ آب/أغسطس ١٩٩٨

صاحب السعادة،

يشرفني أن أرفق طيه صورة الرسالة المؤرخة ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٨ الموجهة إلى سعادة السيد إرنستو سامبر، رئيس كولومبيا في ذلك الوقت بصفته رئيس حركة بلدان عدم الانحياز، من سعادة السيد رؤوف ر. دنكتاش رئيس جمهورية شمال قبرص التركية، بخصوص الفرع المتعلق بقبرص من البيان الختامي المعتمد في الاجتماع الوزاري لمكتب تنسيق حركة بلدان عدم الانحياز المعقود في الفترة ما بين ١٨ و ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٨ في كرتاخينا، بكولومبيا.

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٦١ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

وتفضلوا سعادتكم بقبول أسمى آيات اعتبارنا.

(توقيع) آيتوغ بلومير
ممثل جمهورية شمال قبرص التركية

سعادة السيد كوفي عنان
الأمين العام للأمم المتحدة
نيويورك

جمهورية شمال قبرص التركية

مكتب الرئيس

٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٨

صاحب السعادة،

أود أن أشير إلى الفرع المتعلق بقبرص من البيان الختامي المعتمد في الاجتماع الوزاري لمكتب تنسيق حركة بلدان عدم الانحياز، المعقود في الفترة ما بين ١٨ و ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٨ في كرتاخينا، بكولومبيا؛ وأن أبين أن مضمون هذا الفرع يحتوي على آراء منحازة ومشوهة تتعارض مع سيادة القانون بالنسبة لقبرص ومع الواقع القائم في الجزيرة.

فالادعاءات فيما يتعلق بـ "التعنت التركي ومحاولة الجانب التركي فرض شروط مسبقة" لا أساس لها، فهي لا تطابق ما حدث فعلا في جولتي المفاوضات المباشرة المعقودتين في تراوتبيك، بولاية نيويورك، وفي غليون، بسويسرا، في تموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٩٧ على التوالي. وهي ادعاءات تتجاهل أن الجانب القبرصي اليوناني هو الذي جعل من قضية عضوية الاتحاد الأوروبي شرطا مسبقا للمحادثات منذ تولي السيد كليريدس منصبه لأول مرة في عام ١٩٩٣. وبعد أن فاز السيد كليريدس في انتخابات ذلك العام على أساس منهاج يقوم على الرفض التام لمجموعة أفكار الأمم المتحدة المعلنة في عام ١٩٩٢، وهو دائب السعي إلى تدمير المعالم المحددة ذاتها التي أرسيت في خلال عملية التفاوض؛ وقد أفلح في هذا بمساعدة من الاتحاد الأوروبي، الذي قرر في اجتماع قمته المعقود في لكسمبرغ في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ أن يفتح باب مفاوضات الانضمام أمام الإدارة القبرصية اليونانية لجنوب قبرص.

وقد اعترف السيد كليريدس علنا بأن الهدف الحقيقي للجانب القبرصي اليوناني في المفاوضات ليس التماس حل بسلامة نية، بل تعزيز احتمالات عضويته في الاتحاد الأوروبي بالمناورة التكتيكية، حيث قال في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧:

"إن الخدعة هنا هي انطباع بأنك تزمع قبول اقتراح لكي تجعل الجانب الآخر يرفضه ثم تصور الجانب الآخر أمام العالم باعتباره الطرف المتصلب".

سعادة السيد إرنستو سامبر
رئيس جمهورية كولومبيا
Carrera 8 # 7-26
سانتافي، بوغوتا
كولومبيا

وعندما تحديت السيد كليريدس في الجولة الأولى من المحادثات المباشرة في تراوتبيك في تموز/يوليه ١٩٩٧ بشأن مسألة الطلب الانفرادي غير القانوني الذي قدمه جانبه التماسا لعضوية الاتحاد الأوروبي قبل التوصل إلى تسوية سياسية في قبرص والحفاظ على التوازن الدقيق بين تركيا واليونان بشأن قبرص، رد علىّ بقوله إن قضية الاتحاد الأوروبي "شأن حكومي" لا دخل لي به، لأننا نتفاوض بوصفنا "قادة طائفتين". وبالمثل، فإنني لما سألته عن شراء منظومة قذائف إس - ٣٠٠ من الاتحاد الروسي ونشرها الوشيك في الجزيرة رد بقوله إن لإدارته، بوصفها "حكومة دولة ذات سيادة"، الحق في أن تتخذ من التدابير ما تراه ضروريا بغية "الدفاع عن نفسها". فهذه هي العقلية التي تتجاهل تماما:

(أ) المساواة في الحقوق والمركز للجانب القبرصي التركي في قبرص؛

(ب) التوازن بين تركيا واليونان بشأن مسألة قبرص؛

(ج) الحاجة إلى الحفاظ على السلام والاستقرار الإقليميين بالامتناع عن إدخال أسلحة متقدمة إلى الترسانة العسكرية، الأمر الذي دعت إليه أيضا آخر قرارات مجلس الأمن.

وهذه العقلية لم تعق فحسب أي تقدم في المحادثات بل حولت أيضا المحادثات "بين الطائفتين" إلى ممارسة غير ذات جدوى.

إن ادعاء الإدارة القبرصية اليونانية لجنوب قبرص بأنها بلد غير منحاز بينما هي فعلا "عضو منتسب" إلى الاتحاد الأوروبي وبدأت بالفعل "مفاوضات للانضمام" مع الاتحاد مناقضة بذلك اتفاقي زيوريخ ولندن لعامي ١٩٥٩ و ١٩٦٠ المنظمين لمسألة قبرص ومخالفة لسيادة القانون، إنما هو استهزاء بمبادئ عدم الانحياز، بل إن الأغرب بالنسبة لنا أن تعامل حركة عدم الانحياز هذه الإدارة كعضو حسن النية، بينما أوضحت الإدارة القبرصية اليونانية أن تطلعاتها تتمثل في أن تصبح عضوا في الاتحاد الأوروبي؛ ولو كلفها ذلك فقد عضويتها في عدم الانحياز، فليكن!

والفقرات الأخرى من البيان الختامي بلغت من انحيازها وبعدها عن الواقع حدا يكاد يجعلها غير جديرة بالرد المفصل. ولذلك، سوف أقتصر على تكرار عدة وقائع أساسية مدعومة بالوثائق لا يمكن بدونها إجراء تحليل صحيح أو محايد للمسألة القبرصية.

لقد بدأ القبارصة اليونانيون الصراع في قبرص بالتواطؤ مع اليونان في عام ١٩٦٣ بغية إضفاء الطابع "الهيليني" على الجزيرة الثنائية القومية، التي وصفها الأمين العام للأمم المتحدة بأنها "الوطن المشترك لطائفة القبارصة اليونانيين ولطائفة القبارصة الأتراك". وكان الهدف هو إلحاق الجزيرة باليونان

(إينوسيس (ENOSIS)). ولم يكن العنف الذي شن على الطائفة القبرصية التركية لتحقيق هذا الضم بأقل من حملة للتطهير العرقي ألحقت معاناة غير مسبوقة بالسكان القبارصة الأتراك.

ومن المؤسف، ولكن المهم، ملاحظة أن حركة بلدان عدم الانحياز، التي قال عنها أحد زعمائها إنها تعتبر نفسها "ضمير البشرية"، لم تقل شيئا عن العنف أو المعاملة القاسية واللاإنسانية المرتكبين بحق الشعب القبرصي التركي حينذاك، ناهيك عن اتخاذها أي إجراء لوقف ذلك.

إن تركيا هي وحدها التي تصرفت طبقا لمعاهدة الضمان لسنة ١٩٦٠، فاتخذت إجراء فعالا لإنقاذ القبارصة الأتراك من الإبادة التامة ولحماية استقلال الشعبين في قبرص. ولذا، فإنه لا مبرر على الإطلاق لأن تنتقد حركة بلدان عدم الانحياز وجود القوات التركية في قبرص، انتظارا للتوصل إلى تسوية سياسية تظل تضمن الأمن للسكان القبارصة الأتراك، بل ولوجودهم ذاته في جزيرة قبرص.

إن نزع سلاح الجزيرة هدف طويل الأجل لا يمكن تحقيقه إلا في سياق تسوية سياسية على النحو المتوخى في الفقرة ذات الصلة من مجموعة أفكار الأمم المتحدة. وعلى أي حال، فالإدارة التي تواصل حملة تسليح واسعة النطاق بالتعاون مع اليونان، تكلفها يوميا مليونين من الدولارات وتشمل شراء منظومة القذائف إس - ٣٠٠، لا يمكن ببساطة أن تكون جادة في مسألة نزع السلاح. كما ينبغي ألا يغيب عن البال أن الإدارة القبرصية اليونانية ترفض حتى المقترحات ذات الطابع الواقعي والعملي الأوضح الواردة في مجموعة تدابير الأمم المتحدة الهادفة إلى "منع المواجهة"، التي تساعد على تخفيف حدة التوتر على طول الحدود.

وأخيرا، أود أن أسجل أن الجانب القبرصي التركي ليس هو الذي يغلق الأبواب في وجه الحوار القائم على أساس المساواة الحقة. ومع هذا، يتضح تماما من تاريخ عملية التفاوض التي مضت عليها عقود طويلة، أنه لكي يؤتي هذا الحوار أية ثمار لا بد له أن يستند إلى الواقع السائد في قبرص، وهو وجود دولتين مستقلتين في الجزيرة ذواتي سيادة. وإلا فإن الإدارة القبرصية اليونانية ستواصل استغلال عملية التفاوض كي تعزز وتستغل لقبها المسمى "حكومة قبرص" للإضرار بالجانب القبرصي التركي وبالسلام والمصالحة في الجزيرة.

واقبلوا سعادتكم أسمى آيات اعتباري.

(توقيع) رؤوف ر. دنكتاش
الرئيس